

# بوذي: «الكويتية الصينية» على أبواب البورصة نهاية أغسطس

كتب عيسى عبد السلام:

أوضح نائب رئيس مجلس الإدارة للشركة الكويتية الصينية الاستثمارية جاسم بوذي أن الشركة ستكون على أبواب الإدراج في البورصة الكويتية بعد نهاية شهر أغسطس المقبل وقبل نهاية العام وأنه تم اختيار الاستثمارات الوطنية كمشترار أرباح للشركة وأمل أن يكون هذا الإجراء مصلحة الشركة ومساهمتها ونوه قائلا: إن الشركة لم تقم بتوزيع أرباح للمساهمين على الرغم من تحقيقها أرباحاً جيدة حتى يدخل السهم إلى البورصة ويكون متاحاً للجمهور ليعتم سعر السوق في البورصة عند الإغلاق.



● جانب من اجتماع الجمعية العمومية

وأكمل مستعرضاً بنود الجمعية العمومية العادية للشركة البالغ نصيبها ٥٢,٨٤٪ وتمييزه بالنقد توظيف مجلس الإدارة في شراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها للاستفادة منه بعد عملية الإدراج.

ومن جانبه أوضح العضو المنتدب أحمد عبداللطيف الحمد في مؤتمر صحفي أنه انتهت الجمعية بأن الشركة حققت نسبة ٩٧٪ نمو في الأرباح مع نهاية عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦. مضيفاً بأنه تم توسيع الرقعة الاستثمارية للشركة في الأسواق الآسيوية من خلال تقديم وسائل ودوات استثمارية جديدة وسيتم إنشاء صندوق استثمار عقاري سكني في الصين يعمل تحت القوانين التشريعية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار سيتم الإعلان عنه خلال شهر وسيركز استثماراته في

العقارية في آسيا حيث قامت بإنجاز مشروع عقارات في جنوب آسيا «SARE» لتطوير مدن متوسطي الدخل في الهند و«Duel» International Halls حيث استفاد المشروعان العملاء الجدد في الهند بالإضافة إلى ذلك حققت الشركة نجاحاً كبيراً في السوق العقاري التايواني حيث سجلت إيرادات تربو عن ٣٥٪ كما قامت الشركة بمبادرة استثمارية في القطاع العقاري في الصين حيث من المقرر أن تبدأ عملياتها في عام ٢٠٠٨.

موضحاً أن الأسواق الآسيوية ستظل فرصاً متاحة أمام الشركة على الرغم من حالة التراجع الاقتصادي الذي يشهده العالم حالياً، كما أننا نعتقد أن النصف الأول من عام ٢٠٠٨ سيكون مستجيباً قوته في النصف الثاني وحتى عام ٢٠٠٩ وعلى الرغم من أن العام المقبل لن يشهد الزيادة التي كان يمتدحها ٢٠٠٧ إلا أنه يتوقع أن يسجل السوق الاستثماري بقوة، وتعمل الشركة على ترتيب أوراقها للاستفادة من تلك الأرباح حيث تقوم بتطوير فريق الخبراء لديها وتوسيع معرفتها بالسوق وعلاقتها التجارية.

ويستدعي التجارة في عام ٢٠٠٨ كذلك إلى دخول أسواق جديدة قائمة وذلك من خلال توسيع نطاق أهدافها لتشمل دول مثل فيتنام وكومبوديا وأستراليا وسنغافورة واليابان واندونيسيا، كما ستعمل الشركة على تعزيز تواجدتها في دوله الصين عن طريق فتح مكتبها المحلي للمساعدة في تحديد وتنفيذ العمليات الاستثمارية. وعلى صعيد آخر ستقوم الشركة

عرة خلال الـ ٥ سنوات المقبلة. نموها على الرغم من المخاطر التي حققتها الصين وبعض الدول الأخرى جراء أزمة الهولنديين العقارية التي حدثت في أميركا إلا أننا بفضل الخبرة المراكزة الذي تملكنا استطعنا أن نحافظ على استثمارتنا ولم نتحقق أضراراً بنا، وقد حدث انخفاض في الأسعار بالفعل حيث أسحوت الهند على نسبة انخفاض ١,٢٧ الصين ٣١٪ هونغ كونغ ٢٤٪ ولكن من خلال الخروج من هذه المظاهرة بسهولة بفضل إعادة إدارة المخاطر لدينا.

ألا على أنه تم إنشاء صندوق غرض فحص الاستثمار الكويتية يعرف باسم SMS تصل قيمته بحسود. ١٠ ملايين دولار تم تحقيق نمو في الأرباح بنحو ٨٧٪ وأنه تم الدخول على بعض المساهمات في بعض الشركات عن

موضحاً بأن عام ٢٠٠٧ استمر الاقتصاد الآسيوي في طريقه تحقيق نمو قوي حيث ظلت الصين والهند مترعجتين على عرش الاقتصاد بالمنطقة مسجلتين نمواً سنوياً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١١,٩٪ و٩,٤٪ على التوالي وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٧ شهدت أغلب أسواق رأس المال الآسيوية طفرة حدث سجلت أرقاماً قياسية على الرغم من بداية أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية حيث أخذت السوق على عاتقها تصحح أوضاعها للضمان من آثار الائتمانات الأولى إلا أنها ما لبحت أن شهدت انهياراً أكبر في شهري نوفمبر وديسمبر ومع ذلك فقد نجحت الشركة في المحافظة على جنبي الأرباح في الوقت الملائم وبطريقة منظمة كما نجحت في الخروج من